

واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار دراسة تحليلية (2000-2019)

The reality of the Algerian trade balance in light of the successive reductions in the exchange rate of the dinar Analytical study (2000-2019)

جميلة فاطمة*

¹ جامعة عمار ثلجي الاغواط- (الجزائر)، مخبر: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير f.djemiaa@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2022/12/01

تاريخ القبول: 2022/10/12

تاريخ الاستلام: 2022/07/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري. وتحديد ما إذا كان التغيير الذي يحدث في أسعار النفط من شأنه إحداث فروقات في أسعار صرف الدينار الجزائري وقد توصلت الدراسة إلى ان التغييرات التي تطرأ على سعر الصرف كانت نتيجة لتغيرات أسعار النفط. كما اسفرت الدراسة على عدم وجود تأثير لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الكلمات المفتاحية:سعر الصرف، الدينار الجزائري، سياسة التخفيض، الميزان التجاري، تغيرات أسعار النفط. تصنيف JEL: F31، Q43، P33،

Abstract:

This study aims to highlight the impact of the policy of devaluation as one of the tools of exchange rate policies in Algeria on the trade balance. The study concluded that the changes in the exchange rate were a result of changes in oil prices,

Keywords: *the Algerian dinar, exchange rate, devaluation policy, trade balance, oil price changes*

Jel Classification Codes: F31، Q43، P33

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر العملة المرآة العاكسة لقيمة اقتصاد أي البلد، فقيمة العملة ترتبط اساسا بسعر صرفها حيث يلعب سعر الصرف دورا حيويا في النشاطات الاقتصادية تجارية كانت او استثمارية، ومن المعلوم ان سعر الصرف من اهم ادوات السياسة النقدية التي تحاول من خلاله الحكومات السيطرة عليه لتحكم في مجرى الاقتصاد الداخلي او الخارجي فهو يستخدم لتقييم مدي نجاح وسلامة اي منظومة اقتصادية من جهة ويعتبر مؤشرا على تنافسية الدولة من جهة اخرى. فتخفيض قيمة العملة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لإعادة النظر في تحديد سعر صرف عملتها ومعالجة وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد من خلال تشجيع الصادرات والحد من الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج .

وفي هذا السياق، سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاز سياسة صرف تهدف إلى التأثير على ميزانها التجاري فكانت سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية أبرز السياسات الهادفة إلى ذلك. و سنحاول في هذه الورقة البحثية تتبع وتحليل مسار تطور الميزان التجاري بشقيه ومدي تأثره بالتخفيضات المتتالية للدينار الجزائري في ظل تقلبات اسعار النفط وذلك في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019 .

1.1. تحديد الاشكالية:

مما سبق تتجلى لنا معالم الاشكالية التي سوف نحاول الاجابة عنها والتي يمكن صياغتها كالتالي:
ما مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بالتخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (200-2019) ؟

2.1. فرضيات الدراسة: في ضوء إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري
- ساهمت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في انخفاض حصيلة الواردات، وتحسين الأداء التصديري
- لتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية تداعيات على رصيد الميزان التجاري

3.1. اهداف الدراسة: يتمثل هدف الدراسة في :

- تتبع تطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

- تشخيص وتحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000- 2019)
- محاولة ابراز مدى تأثير تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري في الجزائر
- 4.1. هيكل الدراسة: إن محاولة الإجابة على الإشكالية، واختبار الفرضيات، تقودنا إلى دراسة الموضوع من خلال محورين

المحور الأول: المفاهيم النظرية لسياسة تخفيض سعر صرف العملة والميزان التجاري.

المحور الثاني: تحليل أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019

2. المفاهيم النظرية لسياسة تخفيض سعر صرف العملة والميزان التجاري

1.2 ماهية سياسة تخفيض العملة:

قبل التطرق إلى سياسة تخفيض قيمة العملة يجب التطرق أولاً إلى مفهوم سعر الصرف

مفهوم سعر الصرف: تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة ولذلك نذكر أهمها:

- سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى ، أو هو نسبة مبادلة عملتين ، فإحدى العملتين

سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمننا لها. (زينب حسين عوض الله، 2005، صفحة 44)

- سعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة

واحدة من عملة أخرى . (شهاب، 2007، صفحة 244)

- هو عبارة عن قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية ، ويتم تحديدها في سوق الصرف

الأجنبي (بوسيس و احمد ضيف، 2020، صفحة 144)

- هو عدد من وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة

الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.

(روابع، 2022، صفحة 16)

- يقصد به نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق سعر

الصرف هو سعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى.

(الحمزاوي، 2004، صفحة 17)

من خلال ما سبق يمكن القول أن سعر الصرف هو عبارة عن ثمن عملة بدلالة عملة أخرى فهو

بذلك يعد وسيلة لربط بين اقتصاديات دول العالم من أجل إجراء مختلف العمليات.

أشكال سعر الصرف: يأخذ سعر الصرف عدة أشكال أهمها: (زينب حسين عوض الله، 2005)

- **سعر الصرف الاسمي:** يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للعرض والطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير بتغير العرض والطلب وحسب نظام سعر الصرف المعتمد في البلد.
 - **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار في كل من البلدين فهو بذلك السعر الذي يمثل تعادل القدرة الشرائية للعمليتين ويعكس قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في الأسواق الدولية.
 - **سعر الصرف الفعلي الإسمي:** هو عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية في فترة زمنية ما، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة البلد ومدى تحسينها وتطورها بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية
 - **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر الصرف الفعلي الإسمي بعد بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية المحلية ومؤشر الأسعار السائد لدى الشركاء التجاريين والمنافسين، فهو مؤشر ذو دلالة على تنافسية الخارجية للبلد، كونه يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم للدولة والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية.
- مفهوم سياسة تخفيض العملة :**

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدة النقدية الأجنبية، ومعنى هذا أن تخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج (سلي، 2015، الصفحات 88-89)

أهداف تخفيض العملة :

عادة ما يكون الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية هو تحسين ميزان التجاري وإزالة الخلل فيه بمعنى أن التخفيض يعني انخفاض سعر السلعة أو الخدمة المصدرة مقابل السلع المثيلة من دول أخرى ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية وبالتالي زيادة الصادرات وفي

ذات السياق تزيد تكلفة الاستيراد بذات نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية ومن ثم يقل الإنفاق على الواردات وكذا ايقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج (الجليل، 2013، صفحة 47)
اسباب تخفيض العملة :

ان أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة، وتتلخص فيما يلي: (سلي، 2015، الصفحات 90-91)

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات: إن التخفيض في قيمة العملة يشجع التصدير و يقيد الاستيراد، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الاموال الى الخارج والعمل على إبقائها في الوطن.

- رفع دخول المنتجين المحليين: على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من أجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج. فهي تعمل على زيادة دخول المنتجين المحليين و تخفيف أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية

- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي: إن لجوء الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على تقريب السعر الرسمي من السعر الموازي، مما ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية.

- معالجة البطالة: ان اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تحفيز إقامة الصناعات المحلية مما يعمل على زيادة التشغيل وتقليص من حجم البطالة.

- تنشيط القطاعات التصديرية: أن السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو تشجيع الصادرات وتحفيز قدرتها التنافسية

شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يجب توفر الشروط التالية: (الحسن، 2015، صفحة 177)

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على منتجات المصدر .

- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات .

- ضرورة توفر الإستقرار في الأسعار المحلية ، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الإرتفاع على أسعار تكلفة المنتجات المحلية .
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها .

2.2 مفاهيم حول الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري جزءا مهما من ميزان المدفوعات لأي دولة، وبالتالي فهو يعكس وضعية

الدولة اتجاه العالم الخارجي

مفهوم الميزان التجاري: تعددت مفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في

سياق واحد و يمكن إبرازها كما يلي:

- يسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية ، ويقصد به رصيد العمليات التجارية أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات.(الصادرات والواردات) ، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي (يونس، 2007)
- هو فرع من ميزان المدفوعات للبلد يبين العلاقة بين إجمالي الصادرات والواردات الإجمالية. وعادة ما يضم الميزان مكونات منها المرئية كالسلع، والغير مرئية كالخدمات. أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة وغير المنظورة، ويمثل الميزان التجاري مقارنة بين الواردات والصادرات للبلد خلال فترة زمنية معينة (شطباني، 2012)

أقسام الميزان التجاري: ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين: (الجليل، 2013، صفحة 97)

- الميزان التجاري السلع : ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ويضم كافة السلع المصدرة والمستوردة والتي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (التدفقات السلعية المادية والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة)
 - الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير منظورة ، وتضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة في شكل خدمات متبادلة بين الدولة والخارج
- أهمية رصيد الميزان التجاري:

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري (تصدر أكثر مما تستورد)، يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عالياً، وأن لبضائعها أسعاراً تنافسية وجودة في السوق المحلية والخارجية، وهذا ما يساهم في ارتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية.

أما إذا شهد الميزان التجاري وجود عجز فإن ذلك يعني أن واردات البلد هي أكبر من صادراته، أي أن هناك طلباً على السلع الأجنبية أكبر من الطلب على السلع المحلية من قبل البلدان الأجنبية، وبذلك يزداد الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة قيمة العملة الأجنبية، كما يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة وارداتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر. (مسعود ونجبة حدي، 2020، صفحة 207)

3.2 علاقة تخفيض سعر الصرف بالميزان التجاري

نوجزها فيما يلي: (بلقاسم و بوعافية سمير، 2019، الصفحات 114-115)

أثر تخفيض العملة على الصادرات:

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الداخلية مقارنة بالسلع الخارجية، أي ارتفاع أسعارها في الخارج بالعملة الأجنبية، ويترتب عن هذا زيادة إقبال الأجانب على المنتجات المحلية وكذا زيادة الكميات المصدرة من طرف المصدرين، ما ي يؤدي إلى زيادة القيمة الإجمالية للصادرات بالعملة الأجنبية.

أما حالة رفع قيمة العملة فيترتب عنها ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفف أسعار السلع المحلية.

أثر تخفيض العملة على الواردات:

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أغلى نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية

واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار
دراسة تحليلية (2000-2019)

ولكن برفع قيمة العملة المحلية تنخفض اسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مما يؤدي إلى
زيادة حجم الواردات من الخارج وزيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض اسعار المحلية .

3. تحليل أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019

1.3 تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2019):

الجدول التالي يبين لنا تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال
الفترة(2000-2019).

جدول 1: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأسعر النفط خلال

الفترة(2000- 2019)

الوحدة : سعر النفط (دولار) سعر الصرف دج/\$

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدينار مقابل \$	75.32	77.27	79.69	77.36	72.06	73.36	72.64
سعر البترول	28.77	24.74	24.91	28.2	36.0	50.6	66.05
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدينار مقابل \$	69.36	64.56	72.40	74.40	72.85	77.75	79.38
سعر البترول	69.1	99.97	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الدينار مقابل \$	80.56	102.93	110.19	110.96	116.62	119.35	
سعر البترول	96.2	58.2	49.25	54.10	71.3	64.49	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية ونشرات بنك الجزائر(2003-2019).

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان الفترة الممتدة من 2000-2002 قد شهدت فيها اسعار صرف الدينار
الجزائري مقابل الدولار الأمريكي استقرارا نسبيا، بمتوسط 77.42 دينار لكل دولار ويعود هذا لاستقرار

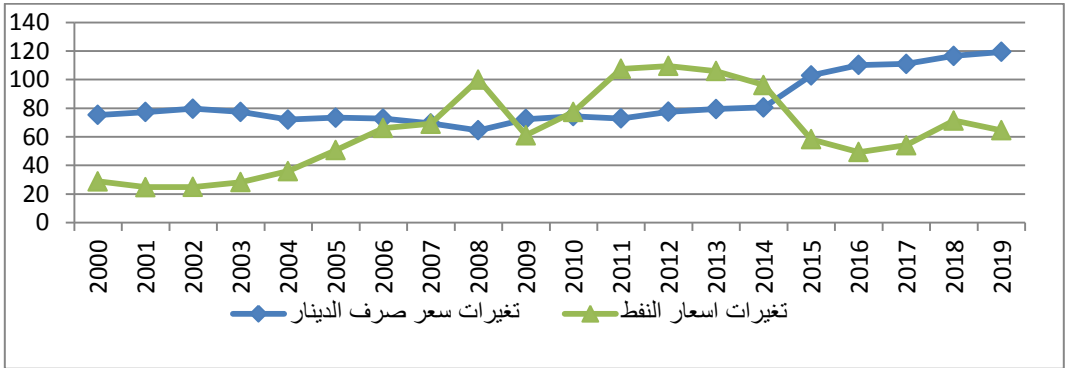
اسعار النفط في هذه الفترة، مع كون الاتجاه العام كان نحو الانخفاض وإن كان بنسب ضعيفة حي قام البنك الجزائري بتحفيض نسبة 2 % على سعر صرف الدينار وذلك من أجل تقريب سعر صرف الدينار الرسمي من سعر صرف الموازي، واستقطاب الكتلة النقدية المتداولة خرج السوق الرسمية وإدخالها في الحركة الاقتصادية، وفي سنة 2003 بدأت قيمة الدينار في الارتفاع حيث انتقل سعر صرفه مقابل الدولار من 77.36 دج/\$ إلى 72.06 دج/\$ سنة 2004، ليواصل بذلك ارتفاعه مسجلا أعلى قيمة له في فترة الدراسة سنة 2008 حيث بلغ 64.56 دج/\$، وهذا راجع للارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط اين قفز من 28.2 \$ للبرميل سنة 2003 إلى 99.79 \$ للبرميل سنة 2008، الأمر الذي وفر للخزينة العمومية موارد مالية هامة إضافة إلى ارتفاع في مستوى احتياطات الصرف ووفرة في العملة الصعبة لدى البنك المركزي، \ساعد ذلك كله في رفع قيمة الدينار الجزائري في هذه الفترة، وعرف بعدها الدينار انخفاضا من جديد بداية من 2009 أين قامت السلطات النقدية بتحفيض قيمة الدينار وذلك لحماية الاقتصاد الجزائري من تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي ترتب عنها تراجع في اسعار البترول وانخفاض الطلب العالمي للنفط، حيث انخفض من 64.50 دج/\$ سنة 2008 إلى 72.40 دج/\$ سنة 2009، ثم إلى 74.40 دج/\$ سنة 2010، لتشهد بعد ذلك سنة 2011 ارتفاعا في قيمة الدينار وهذا راجع لتحسن أسعار البترول مع بداية تلاشي تأثيرات الأزمة سنة 2010، لتأخذ بعدها قيمة الدينار استقرارا نسبيا مقابل الدولار حيث تراوح بين 75 دج/\$ و80 دج/\$ حتى سنة 2014، وهذا مرده استقرار اسعار البترول الذي تراوح بين 96 و106 \$ للبرميل الواحد، وفي سنة 2015 عرفت قيمة الدينار الجزائري تدهورا بحوالي 20% مقارنة بسنة 2014 ويرجع ذلك لرغبة السلطات النقدية في تخفيض قيمة الدينار في محاولة من الحكومة الجزائرية رفع إيراداتها من الصادرات المتأتية من النفط هذا من جهة وكبح الطلب المتنامي للواردات وهذا على خلفية انهيار اسعار النفط عام 2014، ليواصل بعد ذلك البنك المركزي رحلة تخفيض الدينار سنتي 2016 و2017 وكان الهدف منها امتصاص اثر الصدمات النفطية التي ضربت بالاقتصاد الوطني.

ورغم تحسن اسعار النفط عام 2018 مقارنة بالسنوات السابقة فإن قيمة الدينار الجزائري اتجهت نحو الهبوط أمام الدولار ومن اسباب هذا التراجع طبع المزيد من الاوراق النقدية التي ترتب عليها فائض في الكتلة النقدية في الاسواق مقابل تراجع النمو الاقتصادي بشكل كبير، واصل سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعه سنة 2019 جراء الوضع السياسي السائد سنة 2019 الذي انجر عنه تراجع في نسبة النمو هذه السنة.

واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار
دراسة تحليلية (2019-2000)

وعليه فإن أي تغير في سعر النفط يكون له أثر على معدلات سعر صرف الدينار الجزائري وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل الموالي حول العلاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

الشكل 1: العلاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي



المصدر: من إعداد الباحثة إعتقادا على معطيات الجدول 1

2.3 تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2019-2000:

عرف الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2019-2000 عدة تغيرات ويمكن تتبع هذه التغيرات من خلال الجدول الموالي

جدول 2: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأسعار النفط خلال
الفترة (2019- 2000)

الوحدة: مليار دولار

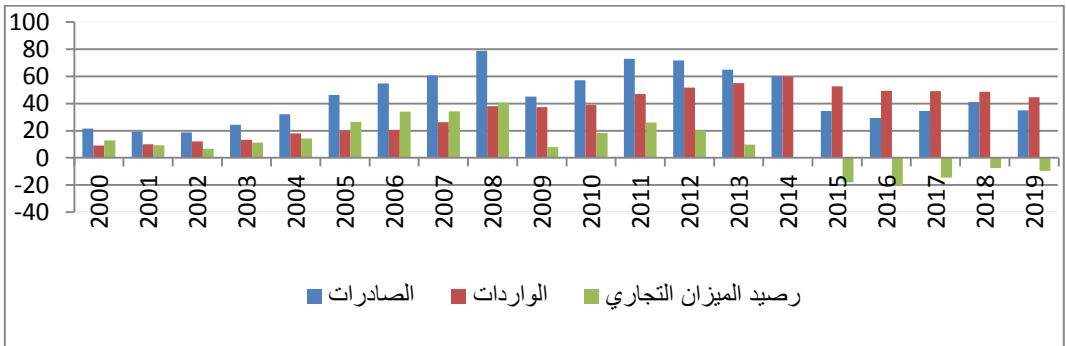
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74
ص.خ.م	0.6	0.56	0.61	0.47	0.66	0.74	1.13
الواردات	9.17	9.9	12.01	13.32	17.96	19.86	20.68
الرصيد	12.89	9.26	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
64.87	71.74	72.89	57.09	45.18	78.85	60.59	الصادرات
1.05	1.15	1.23	0.97	0.77	1.40	0.98	ص.خ.م
54.99	51.57	46.93	38.89	37.40	38.07	26.35	الواردات
9.88	20.17	25.96	18.2	7.78	40.52	34.24	الرصيد
2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات	
34.99	41.11	34.57	29.31	34.57	60.13	الصادرات	
2.07	2.22	1.37	1.39	1.48	1.63	ص.خ.م	
44.63	48.57	48.98	49.44	52.65	59.67	الواردات	
9.64 -	7.46 -	14.41 -	20.13 -	18.08 -	0.46	الرصيد	

المصدر: التقارير السنوية والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2019-2003).

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني التالي وذلك للتوضيح بشكل افضل لتطور كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري لكل سنة

الشكل 2: تطور رصيد ميزان التجاري خلال الفترة (2019-200)



المصدر: من اعداد الباحثة من بالاعتماد على معطيات الجول 2

واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار
دراسة تحليلية (2000-2019)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان الفترة (2000-2014) سجل فيها رصيد الميزان التجاري فائضا، وشهدت عجزا خلال الفترة (2015-2019)، ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:
المرحلة الاولى (2000-2014): عرف الميزان التجاري في هذه المرحلة تذبذبات من فترة الى اخرى، ففي سنتي 2001 و2002

عرف رصيد الميزان التجاري انخفاضا حيث سجل 6.7 مليار دولار سنة 2001 بعدما كان قد سجل 12.89 مليار دولار سنة 2000 وهذا راجع للنمو الغير المتناسب للصادرات والواردات، حيث عرفت قيم الصادرات استقرار نسبيا امام تنامي الواردات، وفي الفترة (2003-2008) شهد الميزان التجاري تحسنا حيث انتقل الرصيد من 11.14 مليار دولار سنة 2003 وبمنحى تصاعدي طيلة السنوات الموالية ليصل الى فائض بقيمة 40.52 مليار دولار وهي اعلى قيمة له في فترة الدراسة، ذلك راجع للتحسن في اسعار البترول الذي انجر عنه ارتفاع في حصيلة الصادرات النفطية بمستويات قياسية حيث وصلت الى ما قيمته 77.45 مليار دولار سنة 2008 مسجلا بذلك تطورا فاق نسبة 72%، وقد صاحب هذا الارتفاع ارتفاعا في الواردات حيث سجلت 38.07 دولار سنة 2008 وهي حصيلة فاقت 4 اضعاف ما سجلته سنة 2000 وهذا راجع لانخفاض اسعار السلع الاجنبية في الاسواق الخارجية نتيجة ارتفاع قيمة الدينار في هذه الفترة . ولكن سنة 2009 سجل تراجعا محسوسا في وضعية رصيد الميزان التجاري بنسبة 80.79% وهذا بسبب تراجع الصادرات النفطية الى 42.66 مليار دولار نتيجة تخفيض في قيمة الدينار نظرا لتراجع اسعار البترول الطلب العالمي على النفط وكذا تقهقر الاقتصاد العالمي جراء ما سببته الازمة المالية العالمية 2008. في 2010-2011 ارتفعت اسعار البترول الى مستوى 107 دولار للبرميل نتيجة بداية التعافي من الازمة العالمية ساهم ذلك في تحسن تدريجي في رصيد الميزان التجاري بفائض قدره 25.96 مليار دولار سنة 2011، ليعاود الانخفاض بوتيرة متسارعة الى اقل مستوى له بقيمة 0.46 مليار دولار سنة 2014، وهذا راجع الى الارتفاع الهائل لحجم الواردات التي كادت تتساوى مع الصادرات سنة 2014 بقيمة 59.67 هذا ما يدل على ضعف الجهاز الانتاجي المحلي خارج قطاع المحروقات وعدم تنافسية الاقتصاد الجزائري في العالم الخارجي .

المرحلة الثانية (2015-2019):

سجلت هذه الفترة عجوزات متتالية في رصيد الميزان التجاري نتيجة الانهيار المستمر لاسعار البترول بعد الازمة النفطية التي شهدتها في 2014 اين تراجعت حصيلة صادرات المحروقات والتي وصلت

الى 27.92 مليار دولار سنة 2016 بعما كانت قد سجلت 98.01 مليار دولار سنة 2014، واستمر العجز الى غاية نهاية فترة الدراسة بقيمة (-9.64) .

3.3 أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي على الصادرات خارج قطاع المحرقات خلال (2019-2000)

على اعتبار ان ما يميز صادرات الاقتصاد الجزائري هو اعتماده الشبه كلي للمحروقات بنسبة 97% فان تتبع تطور الصادرات الجزائرية في ظل التخفيضات التي عرفها الدينار الجزائري يكون من خلال تطور الصادرات خارج المحروقات والجدول الموالي يوضح ذلك .

جدول 3: تطور نسب الصادرات خارج المحروقات مقارنة بنسب تخفيض الدينار خلال الفترة (2019-2000)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
0.98-	1.8	6.85-	2.92-	3.13	2.59	_	ن. تغير دينار /الدولار (%)
52.70	12.12	40.34	22.95-	8.93	6.67-	_	ن. تطور الصادرات خارج المحروقات (%)
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
2.36	6.45	2.08-	2.76	12.14	6.92-	4.52-	ن. تغير دينار /الدولار (%)
8.70-	6.50-	26.80	25.97	45.00-	42.86	- 13.27	ن. تطور الصادرات خارج المحروقات (%)
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2014	السنوات
2.34	5.10	0.70	7.05	27.77	1.49		ن. تغير دينار /الدولار (%)
6.76-	62.04	1.44-	6.08-	9.20-	55.24		ن. تطور الصادرات خارج المحروقات (%)

واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار
دراسة تحليلية (2000-2019)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدولين 1 و 2

من خلال مقارنة نسبة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات ونسب تخفيض الدينار نلاحظ ان التخفيضات المتتالية لسعر الدينار لم تظهر آثارها على الصادرات خارج المحروقات كما كان منتظرا ، حيث لم تعرف انتعاشا في أغلب سنوات الدراسة خاصة سنتي 2009 و 2015 التي ارتفعت فيهما نسب تخفيض قيمة الدينار الجزائري عكس ما سجله تطور الصادرات خارج المحروقات من نسب سالبة مما يعني ان هذه الأخيرة لم تعرف انتعاشا جراء هذا التخفيض، ويرجع ذلك الى ركود الاقتصاد العالمي جراء أزمة 2008 و 2014.

يستثنى من ذلك بعض الفترات التي استجابة فيها الصادرات خارج المحروقات لعملية التخفيض الدينار هذا ما حدث في 2005-2010-2014-2018 اين فاقت نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات نسبة تخفيض الدينار ولكن بنسب محدودة.

وعليه فإن تأثير سياسة تخفيض الدينار على الصادرات خارج المحروقات يبقى محدود في ظل انعدام التنوع الاقتصادي ومحدودية الانتاج الوطني .

4.3 اثر تخفيض الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019):

لتوضيح مدى تأثير حصيلة الواردات بتخفيض الدينار الجزائري نقدم الجدول التالي

جدول 4: تطور نسب الواردات مقارنة بنسب تخفيض الدينار خلال الفترة (2000-2019)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
0.98-	1.8	6.85-	2.92-	3.13	2.59	_	ن. تغير دينار/الدولار (%)
4.13	10.58	34.83	10.91	21.31	7.97	_	ن. تطور الواردات (%)
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
2.36	6.45	2.08-	2.76	12.14	6.92-	4.52-	ن. تغير دينار/الدولار (%)
6.63	9.89	20.67	3.98	1.76-	44.48	27.42	ن. تطور الواردات (%)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ن. تغير دينار /الدولار (%)	1.49	27.77	7.05	0.70	5.10	2.34
ن. تطور الواردات (%)	8.51	11.76-	6.10-	0.93-	0.84-	8.11-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدولين 1 و 2

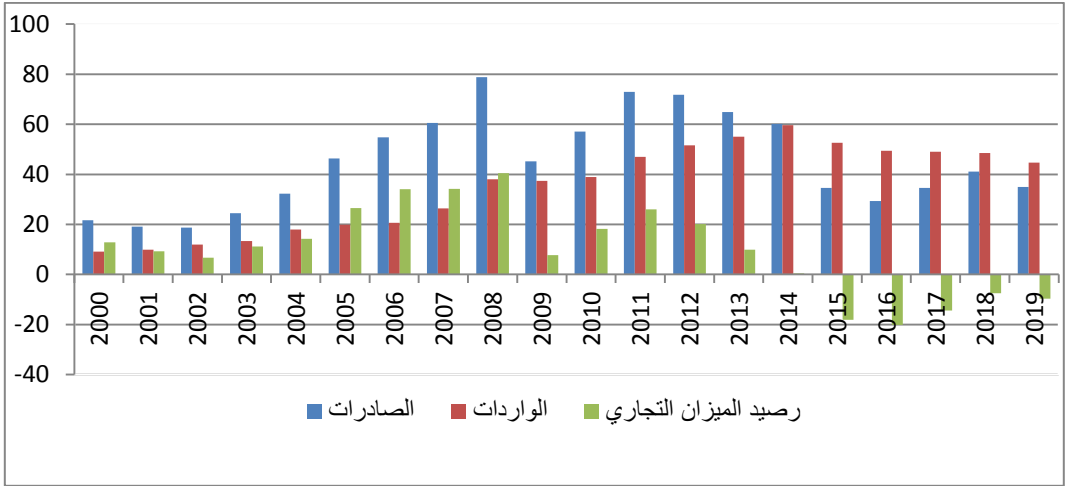
بالنظر الى معطيات الجدول اعلاه نجد انه رغم التخفيضات المستمرة لقيمة الدينار الجزائري طيلة هذه المدة لم تحقق النتائج المرجوة منها فيما يخص الحد من الواردات، باستثناء سنتي 2009-2015 اين استجابة الواردات الجزائرية للتخفيض الذي قامت به السلطات النقدية لحماية الاقتصاد الوطني من تبعات الازمة المالية ، الا ان هذه الاستجابة لم تكن كافية حيث كانت نسب انخفاض الواردات اقل بكثير من نسب تخفيض الدينار لهاتين السنتين، فنسب انخفاض فاتورة الواردات كانت %12 و %2 في حين كانت نسب تخفيض الدينار %12 و %28 على التوالي ، وبعدها في 2016 واصلت نسب تطور الواردات انخفاضها ولكن نسب ضعيفة جدا هذا راجع لعدم تمتع الطلب المحلي على المنتجات الاجنبية بالمرونة التي تسمح لسياسة تخفيض العملة بتحقيق هدف كبح الواردات .

5.3 أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري في ظل تقلبات اسعار النفط خلال الفترة (2015-2000):

لتتبع مسار التطورات التي عرفها الميزان التجاري في ظل تغيرات أسعار صرف الدينار وتقلبات اسعار النفط خلال المدة (2015-2000) نستند الى الشكل الموالي.

الشكل 3: تطور الميزان التجاري في ظل تغيرات أسعار صرف الدينار وتقلبات اسعار النفط

واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار
دراسة تحليلية (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول 1 والجدول 2

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان اسعار النفط وصيد الميزان التجاري يتجهان في نفس الاتجاه طيلة فترة الدراسة ، حيث عرف رصيد الميزان التجاري انخفاضا في الفترات الاولى نتيجة استقرار اسعار النفط في نفس الفترة، لينتقل بعد ذلك بمنحى تصاعدي في السنوات الموالية مسجلا ارتفاعا قياسيا سنة 2008 نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية جراء ارتفاع المستمر لأسعار البترول الذي بلغ \$100 للبرميل الواحد، ألا انه في سنة 2009 سجل الميزان التجاري تراجعاً محسوساً اثر الازمة المالية العالمية وتأثيراتها على الطلب العالمي للنفط، ومع بداية تعافي الاقتصاد العالمي وتحسن اسعار النفط تحسنت على اثرهما وضعية الميزان التجاري والتي لم تدم طويلا حيث عاود الانخفاض بشكل متتالي نتيجة الارتفاع الهائل للواردات مقارنة بالصادرات التي عرفت استقرارا نتيجة استقرار اسعار النفط في الفترة (2011-2013) ، ليواصل الميزان التجاري انخفاضه مسجلا سنة 2015 عجزا وهذا جراء الارتفاع الخيالي للواردات من جهة وانخفاض الصادرات من جهة اخرى اثر الصدمة النفطية سنة 2014، وبقي الميزان التجاري يسجل ارصدة سالبة حتى 2019، وهذا ما يجعل رصيد ميزان تجاري رهين تقلبات اسعار النفط وبمعنى اخر وعلى خلفية الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الجزائري على العائدات البترولية فان اسعار البترول تفسر التغيرات التي تحدث في رصيد الميزان التجاري بنسبة كبيرة في حين لاتوجد علاقة واضحة لتغيرات اسعار صرف الدينار و الميزان التجاري خلال فترة الدراسة نظرا لعدم استجابة رصيد الميزان التجاري لسياسة التخفيضات التي طرأت على سعر صرف الدينار

الجزائري ، ذلك ان لسياسة تخفيض العملة يستوجب توفر شروط لتحقيق الاثرين على الصادرات والواردات كمرونة الجهاز الانتاجي ومرونة الطلب على منتجات الاسواق الخارجية وهذا ما ليس محقق في الاقتصاد الجزائري .

4. خاتمة:

عرف سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي العديد من التغيرات خلال الفترة 2000-2019، اين قامت السلطات النقدية بسلسلة من التخفيضات على الدينار الجزائري ، ومن خلال هذه الورقة البحثية تمت محاولة دراسة اثر تقلبات اسعر صرف الدينار مقابل الدولار على الميزان التجاري والتي تمت من خلالها اختبار الفرضيات السابقة

فالفرضية الاولى التي مفادها ان هناك علاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري. حيث تمكنا من اثبات صحة هذه الفرضية على أن أي تغيرات في سعر النفط يكون له أثر على معدلات سعر صرف الدينار فبتراجع اسعار النفط تتدهور قيمة الدينار الجزائري امام الدولار.

الفرضية الثانية : ان تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي يؤدي الى تحسن الميزان التجاري .ظهر انها غير صحيحة. لان الميزان التجاري الجزائري عرف تراجعاً بتخفيض قيمة الدينار امام الدولار ولم يحقق اي استجابة تذكر لتلك التخفيضات.

الفرضية الثالثة: التي تنص على أن وضعية الميزان التجاري مرتبطة بأسعار البترول وهي فرضية تبين انها صحيحة حيث ان التحسن المسجل في الميزان التجاري كان بفعل ارتفاع اسعار المحروقات لذا أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط يؤثر مباشرة على الميزان التجاري في الجزائر.

ومن خلال ماتم عرضه توصلنا الى النتائج التالية :

- تعتبر أسعار النفط المحدد الرئيسي لتقلبات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري وهذا يدل أن الاقتصاد الجزائري هو رهين قطاع المحروقات ؛
- تخفيض الدينار لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب في تعزيز وتحسين التنافسية الخارجية للصادرات خارج المحروقات ؛
- عدم استفادة الاقتصاد الجزائري من سياسة تخفيض الدينار في التخفيف من عجز الميزان التجاري بسبب التكلفة الباهضة للواردات والمقومة بالاور ؛

واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار
دراسة تحليلية (2000-2019)

- إن أسعار النفط تؤثر على الميزان التجاري وذلك راجع لكون أغلب الصادرات الجزائرية نفطية؛
- سياسة التخفيض التي اعتمدها الحكومة الجزائرية لم تؤدي الى حدوث تحسن مباشر على الميزان التجاري كما كان متوقعا لان هذا الاخير غير حساس لتغيرات اسعار الصرف لان معظم الصادرات الجزائرية هي من المحروقات والتي تخضع لعوامل خارجة عن نطاق اثر تخفيض الدينار وهذا مايعكس الدور السلبي لسياسة سعر الصرف في الجزائر ، أي أننا لا نملك عملة قوية قادرة ان تعكس الصورة الحقيقية للاقتصاد؛
- من اجل الوصول الى الاثار الايجابية المتوخاة من سياسة تخفيض العملة وجب الوقوف على شروط نجاحها ومدى توفرها في الاقتصاد المطبق لها .

الاقتراحات:

- من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بجملته من الاقتراحات اهمها:
- التنوع الاقتصادي يبقى من البدائل لاعادة استقرار الدينار الجزائري بعيدا عن العائدات النفطية وذلك بضرورة الهوض بالانتاج الوطني ودعم محركات النمو الاقتصادي خاصة في القطاع الزراعي نظرا لما يملكه هذا القطاع من ميزة تنافسية وتأهيل القطاعات الأخرى على غرار القطاع الصناعي والسياحي و التوجه نحو تطوير الطاقات المتجددة واعتمادها كبديل للمحروقات التقليدية؛
- التقليل من فاتورة الواردات وذلك بتشجيع الصناعات المحلية والنسيج المقاوالاتي المحلي من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وترقية القطاع الخاص من جهة وتنوع مناطق الاستيراد من جهة اخرى ؛
- الحد من نشاط السوق الصرف الموازي ذلك بتخفيف الرقابة على الصرف و العمل على فتح مكاتب صرف لتسهيل حركة التعامل بالعملات الصعبة وعودة رؤوس الاموال المتداولة في السوق الموازي الى القنوات الرسمية ؛
- رفع الدعم الحكومي على بعض السلع الاستهلاكية ؛
- رقمنة الاقتصاد الوطني من خلال ترسيخ وتعميم مبادئ التجارة الالكترونية .

5.قائمة المراجع:

1. بورحلي خالد، بوروشة كريم ،علاوي محمد لحسن. (2015). فعالية سياسة التخفيض في الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2014). *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*.
2. دوحة سلمي. (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
3. رحالي بلقاسم، و بوعافية سمير . (2019). الميزان التجاري وتقلبات اسعار الصرف في الجزائر. *مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية*.
4. زينب حسين عوض الله. (2005). *الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية*. الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة.
5. سارة بوسيس، و احمد ضيف. (2020). سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري-دراسة تحليلية-(2000-2017). *مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*.
6. سعاد بن مسعود، و نجية حدي. (2020). اثر تغيرات اسعار النفط على ضعية الميزان التجاري في الجزائر. *مجلة/ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية*.
7. سعيدة شطباني. (2012). محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر (1993-2010) (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
8. مجدي محمود شهاب. (2007). *الاقتصاد الدولي المعاصر*. الاسكندرية: الدار الجامعية .
9. محمد عادل قصري، عبد الرحمان روايح. (2022). دراسة قياسية لاثرتقلبات سعر الصرف الاسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الاتحاد الاوربي الى الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة(2000-2019). *المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية*.
10. محمد كمال الحمزاوي. (2004). *سوق الصرف الاجنبي*. الاسكندرية: منشأة المعارف للنشر.
11. محمود يونس. (2007). *اقتصاديات دولية* . الاسكندرية: الدار الجامعية .
12. هجيرة عبد الجليل. (2013). اثر تغيرات الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة حالة (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.